Global Islamic Economics Magazine

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

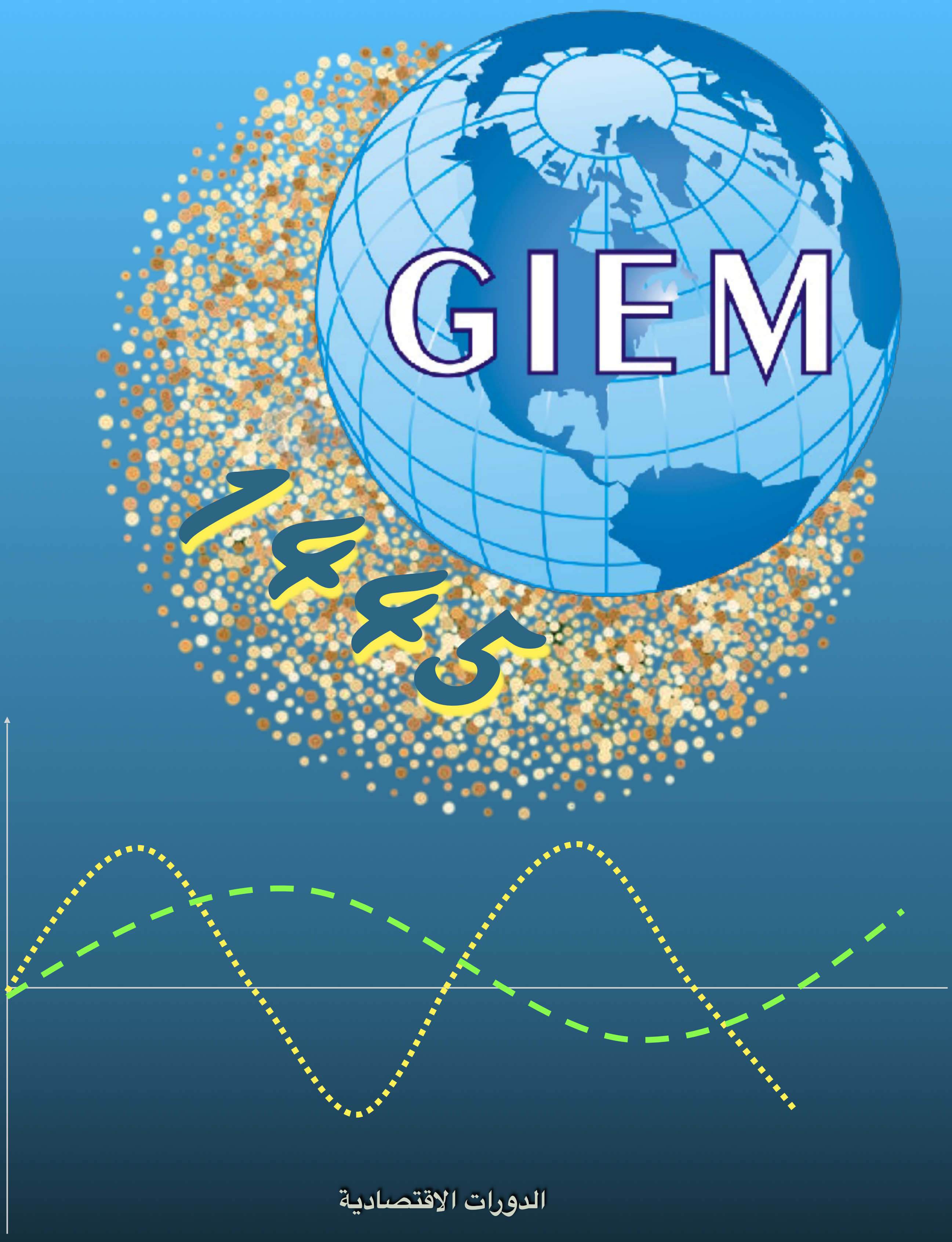

فقه إدارة السيولة في كتاب الله تعالى

Volume No. 134, AUGUST 2023 - MUHARRAM 1445

فقه إدارة السيولة في كتاب الله تعالى

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

يُعدُّ الإنفاق عصب حركة الاقتصاد[1]، حيث يمثل ٧٠-٧٥٪ من اقتصاديات الدول الكبرى، وهو بمثابة عجلة تحريكه، فبدونه يترنح الاقتصاد وتتهاوى مؤسساته، ويشمل الإنفاق: إنفاق الأفراد والشركات والحكومات على حد سواء.

وبما أن الإنفاق يحتاج إلى سيولة تغذيه وتعززه، فإن فُقدت السيولة أو قلّت تم اللجوء إلى الاقتراض؛ وبما أن ضروريات الإنسان وحاجاته مستمرة لا تتوقف، فإن الإنفاق مستمر لا يتوقف.

والسيولة هي الجزء النقدي من الثروة المملوكة كالثمنيات بأنواعها، وكذلك ما هو قابل للتحويل إلى نقد بتسييله بالبيع والتداول كبعض الأصول المتداولة السريعة منها وغير السريعة[2].

فكيف تناول القرآن الكريم إدارة السيولة؟ وكيف رشّدها وحسّنها؟

إدارة السيولة على المستوى الكلي

الإنفاق في السرّاء وفي الضرّاء: قال تعالى في سورة آل عمران واصفاً المتقين وأعمالهم: **الَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ ۗ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ** (آل عمران: ١٣٤).

---

[1] للمؤلف، الإنفاق خلال الأزمات، مجلة إعجاز الدولية للبحث والتأمل بالمغرب، العدد السادس، كانون أول ٢٠٢٠.

[2] للمزيد يراجع كتابنا: فقه الإدارة المالية والتحليل المالي، رابط التحميل: https://kantakji.com/2998

والسرَّاء هو النعمةُ والرَّخاءُ والمَسرَّةُ، أما الضراء فهو الفَقْر والشِّدَّة والمشقّة[1]، فكيف يكون الإنفاق وقت اليُسر والرخاء؟ وكيف يكون وقت العُسر والشِّدَّة؟ ولماذا صنّف الله تعالى المنفقين ضمن زمرة المتقين وجعل صفة أعمالهم ديمومة إقبالهم على الإنفاق في الرخاء والشدة؟ بل وأسماهم المحسنين.

لنفهم ذلك، لابد من العودة للآية التي سبقتها من السورة نفسها، وفيها قوله تعالى: يَاأَيُّهَاالَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (آل عمران: ١٣٠).

إن مجموع الآيتين ١٣٠ و ١٣٤ يتناول قضية السيولة، وذلك كالآتي:

١– الدعوة إلى الإنفاق في وقت اليُسر يضبطه الإنفاق الرشيد، لوصفه تعالى عباده: وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا (الفرقان: ٦٧).

٢– الدعوة إلى الإنفاق في وقت العُسر هدفه إبقاء السيولة في الدورة الاقتصادية لضمان حركتها فيها، وهذا يحدُّ من تقارب الدورات الاقتصادية المتناوبة (يُنظر المنحنى ج في الشكل التالي)، كما يَحرص على تسطيح ذروة المنحنى الخاص بكل نوبة (يُنظر المنحنى ب في الشكل التالي)، مما يُباعد الأزمات المالية ويجعل أثرها خفيفاً يمكن استيعابه.

وإن الإحجام عن الإنفاق في وقت الأزمات والشدائد يُضيّق الخناق على الطبقات الوسطى ويشتد ضيقه على الفقيرة منها. لذلك كانت صفة الإيمان ملازمة لمن كان مُنفقًا في الضراء، فهذه تضحية منه.

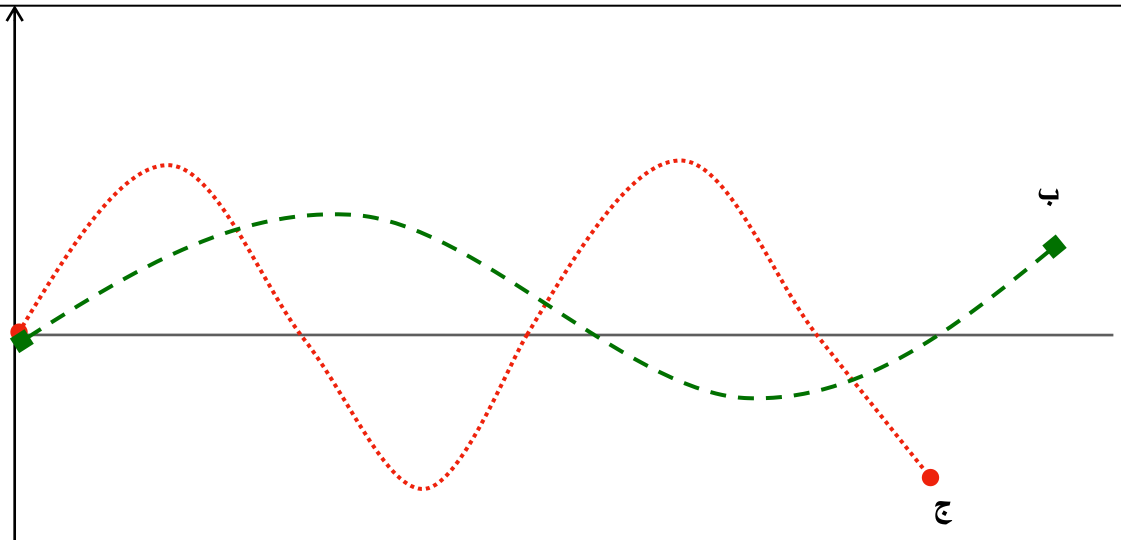

شكل: الدورات الاقتصادية

المصدر: كتابنا السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية الاقتصادية، رابط: https://kantakji.com/4708

[1] قاموس

٣– إذا أصاب الاقتصاد شُحّ السيولة؛ احتفظ أصحاب الأموال بأموالهم وعزفوا عن إنفاقها وبذلها، فيضيق الأمر على الطبقات الوسطى والفقيرة ويشتد حالهم عُسراً وشدّة، ولا يكون أمامهم إلا اللجوء إلى الاقتراض ولذلك جاءت الآية ١٣٠ الناهية عن الربا قبل الآية ١٣٤ التي تحث على الإنفاق؛ فشُحُّ السيولة إثر الأزمات يدفع الناس أفراداً وجماعات إلى الاقتراض، وعادة ما يكون اقتراضاً ربويًا، بحيث كلما اشتدت الأزمة استغلها المقرضون وضاعفوا نسب الربا أضعافًا مضاعفة. لذلك فالسمة العامة للأزمات؛ انكماش الإنفاق بسبب خوف الناس من عدم القدرة على تعويض ما يملكونه، وهذا مؤداه انكماش الدورات الاقتصادية والدفع نحو الركود، وغالبًا ما يكون ركوداً تضخميًا إذ غالبًا ما ينتج عن سياسة رفع سعر الفائدة في الاقتصاد التقليدي، التي عادة ما يستخدمها المنظمون كسياسة للجم التضخم.

وقد خُتمت الآية ١٣٤ بالقول: **وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ**، لأن المنفقين ضحوا بالسيولة وقت الشدة وآثروا مجتمعهم عن أنفسهم، ولم يستغلوا حاجة الناس بإقراضهم بالربا، لما في الربا من إثم مُغلّظ وهو كبيرة من الكبائر، فكانوا محسنين في فِعالهم وصفاتهم، وإن أقرضوا الناس؛ أقرضوهم بقرضٍ حسنٍ.

إدارة السيولة على المستوى الجزئي والتربية السلوكية

لخصت الآية ٢٩ من سورة الإسراء إدارة السيولة على مستوى الفرد بضرورة توازن إنفاقه إذا أراد السلامة في عيشه، فلا يُمسك يده فيضنٌّ عن الإنفاق، ولا يبسطها فينفق كل ما لديه: **وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ فَتَقۡعُدَ مَلُومٗا مَّحۡسُورًا** (الاسراء: ٢٩).

ثم تتالت الآيات بعدها لترسي حقيقة لا جدال فيها، أولها كون الرزق بيد الله تعالى: **إِنَّ رَبَّكَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرَۢا بَصِيرٗا** (الاسراء: ٣٠). وبما أنه الرازق؛ فقد نهى سبحانه وتعالى عن أفعال قصد منها بعض الناس عدم الإنفاق أو ابتغاء سيولة، وحسب ترتيب الآية الكريمة فالنهي كان عن:

١– قتل الأولاد خشية الفقر، لأن رزقهم ورزق أهليهم من الله تعالى: **وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ إِنَّ قَتۡلَهُمۡ كَانَ خِطۡـٔٗا كَبِيرٗا** (الاسراء: ٣١).

٢– الزنى لأنه بيع لشرف الإنسان وعرضه لقاء مال مستحقر: وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا (الاسراء: ٣٢).

٣– قتل النفس البشرية، كما تعتقد بذلك جماعات عالمية تسعى لقتل الناس على أمل بحبوحة عيشها[1]: وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِۦ سُلْطَانًا فَلَا يُسْرِف فِّي الْقَتْلِ إِنَّهُۥ كَانَ مَنصُورًا (الاسراء: ٣٣).

٤– التطاول على مال اليتيم الضعيف: وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُۥ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا (الاسراء: ٣٤).

ثم طلبت الآية ٣٥ من كل إنسان الاستقامة في معاملاته من خلال وزنها بميزان العدل، فلا يُنقص الحقوق إن أراد تحقيق المصالح، وهذا هو الفهم الأحسن لفلسفة الحياة وصيرورتها. قال تعالى: وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (الاسراء: ٣٥).

لقد ذُكر الإنفاق في القرآن الكريم حوالي سبعين مرة دلالة على أهميته، دُعي فيها المنفق بوصفه الوحدة الاقتصادية الأولى؛ ليكون معتدلاً في إنفاقه، فلا يُسرف في إنفاقه إلا بحدود حاجاته، ولا يُبذّر في إنفاقه يمنة ويسرة، ومن جهة أخرى لا يُقتّر إنفاقه شُحًا وبُخلاً؛ لأن في الإسراف والتبذير سيكون مآل الاقتصاد الكلي، التضخم وارتفاع الأسعار ومن ثم تشوه الطلب، وفي التقتير سيتوجه الاقتصاد الكلي نحو الانكماش، وهذا سلوك مُعطل للطلب الحقيقي.

ولما كان الإنسان من صفاته الخوف والجزع لما فيه من ضعف، قد وصفه خالقه بقوله: وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا (النساء: ٢٨)، فإذا مسه شرٌّ – حسب تقديره – كان جزوعًا؛ إِنَّ الْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا* إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا* وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا (المعارج ١٩–٢١).

[1] المنتدى الاقتصادي العالمي مسؤول عن إعادة التعيين الكبرى / ونداء المنتدى الاقتصادي العالمي؛ انهيار إعادة التعيين الكبرى / وأفكار حول إعادة التعيين الكبرى كوفيد ١٩ طبقا لكلاوس شواب وتييري ماليريت، ٨-٧-٢٠٢٠/ رابط التحميل: https://kantakji.com/6750

لذا فالإنسان يُسارع في التحوط، إذا مسه الشرّ فيكون خوّافًا، وإذا مسه الخير قصّر وأمسك عن الإنفاق، ومثال ذلك أن القاعدة عند المحاسبين في التسجيل هي الحيطة والحذر، فيتحوط المحاسب للخسارة ويحذر من المسارعة في إثبات الربح.

ثم استثنى الله تعالى المصلين ذاكرًا صفاتهم: إِلَّا الْمُصَلِّينَ* الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ* وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ* لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (المعارج: ٢٢-٢٥)، والحق المعلوم فيما يملكون من أموال هو: الزكاة المفروضة والصدقات التطوعية.

فلماذا هذا الاستثناء؟

الجواب موجود مع إكمال الآيات الكريمة في قوله تعالى: وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ* لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ (المعارج ٢٤-٢٥). فكيف حصل هذا التوازن الذي يبدو مختلاً للوهلة الأولى؟

إنسان جزعٌ وخائفٌ! إن ضاقت عليه بعض أمور دنياه أمسك عن الإنفاق، لكن سلوك المصلين يختلف اختلافًا واضحًا لما عندهم من إيمان بربهم الخالق، لذلك استثناهم رب العالمين من أولئك الصنف، لأنه لا يحب تلك الصفات في عباده، فالمتقون يؤمنون بالغيب ومن ذلك أن رزقهم مقسوم من الله؛ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ (البقرة: ٢)؛ فصفة مقيمي الصلاة أنهم منفقون مما يرزقهم به الله ربهم، لأنهم مؤمنون بالغيب الذي طالب الله به الناس أن يؤمنوا به إلى جانب الإيمان الغيبي باليوم الآخر.

ويكون البلاء بقلة الموارد وشحّها؛ للأفراد كما للجماعات، يقول الله تعالى: وَلَنَبْلُوَنَّكُم بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ* الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ* أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ (البقرة: ١٥٦-١٥٨)، فنقص الأموال والأنفس والثمرات ابتلاء للناس؛ لقوله تعالى بصيغة الجمع ولنبلونكم، إلا أن الجواب على الابتلاء يكون بالتحمّل والصبر، وبرده إلى الله تعالى بالقول: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ.

لكن ما مآل ذلك الصبر؟

مؤداه أن صلّى الله عليهم، بعد أن كانت الصلاة منهم لربهم عندما أنفقوا، ويكأن الصلاة من العبد صفة مغيرة لسلوكه، يُعبّر عنها إنفاقه الرشيد؛ لتعود الصلاة عليه ذكراً ورحمة من ربه، وهذا ليس بغريب؛ فقد أخبرنا رسول الهدى صلى الله عليه وسلم عن جبريل عليه السلام عن ربه جلّ في علاه: (**من صلَّى عليكَ من أمَّتِك واحدةً صلَّى اللَّهُ عليه عَشرًا**).

وهذه تربية سلوكية تُربي الناس على ما هو أحسن وأفضل قبل وقوع الحدث، بينما يهتم الاقتصاد السلوكي بدراسة سلوكيات الوحدات الاقتصادية الجزئية ودراسة أثرها على الاقتصاد الكلي، والفارق بين الحالتين؛ أن النظام الإسلامي يسبق الحدث، مجهزاً أتباعه بما يجب أن يكون عليه الحال، في حين تتعلم النظم الأخرى بالممارسة ثم تحاول اللحاق بما يجب أن يكون؛ فأخلاق الإنفاق من ثوابت النظام الاقتصادي الإسلامي وأكثرها مذكور في الآيات ٢٦١-٢٧٤ من سورة البقرة ، بينما لا تشير مواد الأخلاقيات Ethics في الأدبيات المعاصرة - التي أصلا جاءت متأخرة - إلى هذا الجانب الأخلاقي مع أن أثره غاية في الأهمية.

ويشيع بين الناس في الأزمات خوف وهلع وجزع، فيحجمون عن الإنفاق للمحافظة على مدخراتهم ظنّاً منهم أن الأمر سيسوء باعتبار أن الشرّ قادم، ويكون التقتير في هذه الحالة تحوط مطلوب؛ فيزداد الاقتصاد تعاسة - كما ذكرنا -؛ مما يحدو بالحكومات إلى حث الناس للعودة إلى الإنفاق لتحريك عجلة الاقتصاد ومنعها من التوقف.

صفات الإنفاق خلال الأزمات

يتصف الإنفاق خلال الأزمات بصفات تختلف عنها في حالة الرواج والاستقرار؛ ويختلف السلوك باختلاف القطاع المُنفق، وذلك كالآتي[1]:

١- انخفاض الدخول:

- انخفاض الدخل الشخصي من جميع المصادر لأغلب الناس لضعف فرص العمل وزيادة معدلات التضخم الجامح.
- تآكل دخل المستأجرين مقابل ارتفاع الدخل الإيجاري لملاك العقارات.

[1] كتابنا: السياسات النقدية والمالية والاقتصادية المثلث غير المتساوي الأضلاع بنظرة إسلامية، رابط: https://kantakji.com/4708

- توجه المستهلكين نحو اقتناء السلع المعمرة لحفظ بعض قيمة النقود التي بحوزتهم؛ بسبب ضعف مصادر الاستثمار وهربًا من التضخم المتزايد، وهذا يعكس ارتفاعًا في أسعارها لزيادة الطلب عليها؛ فإذا كانت السلع المعمرة؛ مستوردة واستيرادها ما زال مسموحًا، سيزداد حجم مستورداتها، وهذا سيزيد عجز الميزان التجاري، أما إذا كان استيرادها متوقفًا، فإن ذلك معناه حدوث طفرة في الارتفاع الجنوني لأسعارها بسبب محدودية العرض من هذه السلع، وكل ذلك سيُنهك الاقتصاد المحلي.
- خفض اقتناء السلع غير المعمرة، مما يزيد من أزمة صنّاع هذه السلع وتجارها، ويدفعهم لمزيد من الركود.
- ارتفاع إجمالي الإنفاق الاستهلاكي بنسبة ارتفاع التضخم لمسايرة الأسعار المتزايدة، مما يجبر الناس للتحول نحو الإنفاق على الضروريات.
- ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي على الخدمات؛ كالإيجارات، والرعاية الصحية، وقص الشعر، واشتراكات النت والهواتف المحمولة، وما إلى ذلك.

٢- التحول من الإنفاق التجاري إلى الإنفاق الاستهلاكي:

إن تحوَّل الإنفاق نحو القطاع الاستهلاكي بدل قطاع الأعمال يزيد الصورة قتامة ويجعل النفق بلا نهاية؛ فمثلاً يتحول الناس من شرب القهوة والشاي وغيرها من المشروبات إلى المنازل بدل شربها في الأسواق ومحلات العمل، ويتحولون للأكل في المنازل بدل الكافتيريا والمطاعم، وهكذا. وهذه الثقافة منتشرة بشكل كبير جدا في كثير من البلدان، لذلك فإن هذا التحول له تبعات عديدة.

ويزيد الطين بلة تحول العمل والتعلم إلى المنزل ليكون عن بعد، فتتأثر قطاعات النقل وغيرها من قطاعات الأسواق كمقرات المكاتب والمحلات والمدارس والجامعات وما يستتبع ذلك من سلسلة الإمدادات التي تلحق بها. كما يزداد إنفاق الأسر من الأجهزة الالكترونية لترقية منازلها لاستيعاب نظام العمل والدراسة الجديدين، ويشترون – في بعض البلدان – المولدات وأجهزة الطاقة الشمسية والبطاريات والمصابيح الخاصة بها. وهذه سلع معمرة نوعًا ما، يكون الإنفاق عليها لمرة واحدة عند الإعداد؛ ثم يستمر تجديده باستمرار أزمات الكهرباء التي تستنزف مختلف مناحي الاقتصاد.

إذًا ستحول هذه النفقات طبيعة الإنفاق من القطاع التجاري إلى القطاع الأسري؛ فبدل أن يظهر (بعض) الإنفاق تحت الاستهلاك من قبل الشركات، سيظهر تحت الاستهلاك من قبل الأسر. وهذا الجزء من الإنفاق

الاستهلاكي لا يلائم الاقتصاد كثيراً؛ **باختصار لقد تغيرت جهة تدفق الأموال، مما يوجب تغيير كثير من الخطط في جميع القطاعات الفردية والتجارية والحكومية.**

٣- الإنفاق الحكومي:

يكون الواقع الاقتصادي صعبًا في ظل الأزمات الحادة؛ مما يجعل الحكومات تقرر خططًا لخفض مستمر للنفقات في ظل نزيف مستمر للإيرادات، وهذا ما يقلص هوامش السيولة العامة ويدفع نحو توسيع الدين العام، أو التوجه نحو الاستدانة الخارجية، أو إتّباع سياسة تقشف. ويدفع كل ما سبق إلى خفض التصنيف الائتماني، ليكون مقدمة لخفض سعر صرف العملة المحلية، وطباعة مزيد من الأوراق النقدية، مما سيزيد نسب التضخم ويزيد تكلفة الديون الربوية.

ومع أن الإنفاق الحكومي في أوقات الركود يعدُّ حافزاً للنمو، لأن الاستثمارات الحكومية في البنى التحتية تعمل على ضخ السيولة في السوق على المدى القصير، وتساعد في زيادة طاقة الاقتصاد ورفع كفاءته من خلال الرافعة الاقتصادية في المدى المتوسط والطويل؛، فإذا تزامن استكمال مشاريع البنى التحتية مع الوقت الذي يتعافى فيه الاقتصاد، فستكون الفرص مهيأة لعودة الانتعاش من جديد.

وقد أشار القرآن الكريم إلى الإنفاق الضارٍّ كما في الإسراف والتبذير، وأشار أيضًا للإنفاق عديم الجدوى الذي يعود بالحسرة على مُنفقه؛ كمن يُنفق ليُصد عن سبيل الله، يقول الله تعالى: **إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِيَصُدُّوا عَن سَبِيلِ اللَّهِ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ** (الأنفاق: ٣٦)، لذلك يجدر إنفاق المال فيما يرضي الله تعالى خشية المصير المخيف لذلك السلوك.

وقد ذكر الله تعالى لعباده ما يرضيه في إنفاقهم، فأوضح وجوه البر والإحسان ولم يحصرها بالعبادة فقط، يقول المولى: **لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ** (البقرة: ١٧٧)

والبرّ هو كل أنواع الخير؛ فبعد الإيمان؛ يتمثل البرّ في الإنفاق على الضعفاء والمحتاجين من الأقارب واليتامى والمساكين وابن السبيل وفي عِتق رقاب من وقع في براثن العبودية أو الأسر أو الخطف، ويلاحظ كيف قدم الله تعالى إيتاء المال بإنفاقه على من ذكرتهم الآية؛ على المصلين والمزكين والموفين بالعهد والصابرين؛ وذلك لما للإنفاق من دور كبير في حياة المجتمعات، ومع أن الزكاة إنفاق، وركن من أركان الإسلام إلا أنها إنفاق مخصوص من منفقين ملكوا نصابًا محددًا، بينما جاء إيتاء المال بمعنى أوسع وأشمل.

وحسب الآية الكريمة فإن الصابرين في البأساء والضراء وحين البأس، قد ذكرها المفسرون بمعانٍ عديدة، ذكر الطنطاوي[1] منها: أن البأساء من البؤس، وهي ما يصيب الناس في الأموال كالفقر والاحتياج، وهذا تعبير واضح عن الأزمات التي ينجم عنها الفقر والحاجة. وأن الضراء من الضرِّ، وهي ما يصيب الناس في أنفسهم كالأمراض والأسقام، وهذا إن عمَّ واستشرى صار أزمات ينجم عنها الفقر والحاجة.

فكيف يكون السلوك خلال الأزمات بمختلف أشكالها؟

يتابع الطنطاوي رحمه الله بقوله: لقد مدح الله الصابرين عند الشدائد واعتبره فضيلة، وليس الصبر بالخضوع والاستكانة والاستسلام من غير مقاومة ولا عمل وإنما الصبر جهاد ومحاولة التغلب على المصاعب، مع الاحتفاظ برباطة الجأش والثقة بحسن العاقبة. وقد خصت الآية ثلاث حالات بالصبر؛ البأساء، والضراء، وحين البأس، وهي أبرز الأشياء التي يظهر فيها هلع الهالعين وجزع الجازعين، كما يتميز فيها أصحاب النفوس القوية المطمئنة من غيرهم، ولا شك أن إنفاق المال في تلك الوجوه من شأنه أن يُسعد الأفراد والجماعات والأمم، ويكون مظهراً من أفضل مظاهر العمل الصالح الذي يُرضي الله تعالى.

ولمعرفة أثر التربية السلوكية يكفي أن نتذكر السلوك الأناني والهمجي الذي نقلته الصور من مجتمعات لم تتربَّ على أسس النظام الإسلامي فقتلت ونهبت وسابقت بعضها البعض في الحصول على ما يبدو لها أنه أساس البقاء، بينما لم يُنقل ذلك عن مجتمع المؤمنين بالله لصبرهم واطمئنانهم إلى أن خالقهم متكفل برزقهم؛ فسارع الكثير منهم بإنفاق الصدقات لمن هو محتاج لها وتقاسموا المصاب معًا. وقد أشرت لمجتمع المؤمنين؛ لأنه حتى في بلاد المسلمين هناك مجتمع من غير المؤمنين ولو كانوا مسلمين.

---

[1] تفسير الطنطاوي: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، لمؤلفه الشيخ الدكتور محمد سيد طنطاوي، شيخ الجامع الأزهر، ١٩٩٦-٢٠١٠.

مثالٌ يُحتذى:

أدار عمر الفاروق رضي الله عنه أزمة الرمادة التي أصابت المجتمع في حينه إدارة رشيدة أدت للخروج من الأزمة بسلام، فهو يعي تماماً أن حلقة الفقر والبطالة حلقة مفرغة لا يمكن كسرها والخروج منها بسهولة، لذلك سرّع إجراءات الإصلاح قبل أن تفتك الأزمة بالمجتمع، وهذه بعض إجراءاته:

- ساهم قبل غيره بالصبر على الجوع وخاطب بطنه عندما قرقعت، قائلاً لها: (قرقعي أولا تقرقعي فو الله لن تشبعي اللحم حتى يشبع أطفال أمتي). وهذا تقشف ذاتي اتبعه القائد ثم شعبه، قبل أن يلجأ لصندوق النقد الدولي للاقتراض ليفرض عليه تطبيق إصلاحات تقشفية، لطالما تبعتها اضطرابات واحتجاجات شعبية.
- طلب من المسلمين الأغنياء عدم الإنفاق شهوة فَلامَ من وجد في يده درهماً يريد أن يشتري لأهله لحما قرموه أي اشتهوه؛ بأن لا يُوجه الإنفاق نحو الشهوات في هذا الوقت العصيب.
- استخدم السياسة المالية الكلية بما يتوافق وشرع الله، فتوجه نحو الاستدانة الداخلية من أموال الزكاة بتحصيلها من الأغنياء مقدماً، بدل الاستدانة لبيت المال – وزارة الخزانة – وإيقاعه في مخاطر الاستدانة كما هو حال الاقتراض المُسيَّس من المؤسسات الدولية، وامتنع بذلك عن فرض الضرائب (أي التوظيف على بيت المال) لأن تحصيل ذلك المال يجعل بيت المال غير فارغ؛ فيسقط حكم التوظيف ويتأخر فرض الضرائب الذي هو مصدر غير محبذ في الشريعة الإسلامية ومنهي عنه إلا لضرورة، والأزمة ضرورة لكن الذكاء المالي لعمر بن الخطاب رضي الله عنه جعله يبتعد عما هو ممكن استثناءً.

فشتان شتان بين سلوك عمر رضي الله عنه القائد الحاكم وسلوك الحكومات المعاصرة في الأزمات، وشتان شتان بين سلوك المجتمع الايماني الملتزم بشرع الله تعالى وسلوك غيره من المجتمعات.

حماة (حماها الله) بتاريخ ١ محرم ١٤٤٥ هـ الموافق ١٩ تموز / يوليو ٢٠٢٣ م